منهج الشيخ الحافظ عبدالحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الصغرى

The method of Shaikh Hafiz Abdulhaq Ishbili in "Al-_Ahkam ul Sughra"

Dr. Hafiz Muhammad Sani
Chairman Department of Quran o Sunnah, Federal Urdu University, Karachi.
Babar_bashir006@yahoo.com

Bakht Shaid
Ph.D. Scholar, Department of Hadith & Its Sciences, International Islamic University, Islamabad.
bakhtshaid@gmail.com

Dr.Asad Ullah
Assistant professor Department of Quraan wa Sunnah, Faculty of Islamic Studies, Federal Urdu University of Arts, Science and Technology, Karachi. Email:
asadm282@gmail.com

ISSN (P):2708-6577
ISSN (E):2709-6157

ABSTRACT
Hafiz Abdul Haq Ishbili was a great auther and Muhaddis. He was born in Undlus. He wrote six books about Hadith, one of them is Al-Ahkam uh Sughra. He wrote in various fields besides Hadith.
In the said book, he has mentioned the rules of Halal and Haraam he also described th traditions of persuasion and intimidation. That is why this book has many features.
Hafiz Ishbili has chosen the authentic Hadiths. He has collected the arguments of four schools of jurisprudence in this book. He preferd the words of Sahih Muslim. Sometimes he quotes a unknown book instead of a famous book.
He mentins the name of the book, then the name of the companion and after that the text of the Hadith. He interprets the difficult words mentioned in the Hadith.

Key Words: *Al- Ahkam ul Sughra, Hadith, Narrators, Sahih e Muslim, jurisprudence.*

إن الحمد للرحمن، والصلوة والسلام علي من بعث لهداية الإنس والجان، و علي أله و صحبه و من تبعهم بإحسان، وبعد!
فإن علوم القران والسنة أفضل العلوم و أجلها، لأن فوز الإنسان و صلاح المجتمع البشري بها. و ن من نعم الله تعالى على هذه الأمة أن هيأ سبحانه و تعالي لحفظ السنة النبوية على صاحبها ألف ألف سلام و تحية رجالا بذلوا أعمارهم و شغلوا طول حياتهم في العناية بها تعليما و تفهيما و نشرا، و هؤلاء الجهابذة ألفوا كتبا نافعة في علوم القرأن والسنة النبوية، و هذه الكتب على أنواع متعددة، و لكل مؤلف منهج خاص يمتاز به عن غيرهم، والكتب الحديثية نفسها على أنواع عديدة منها ما هو مرتب وفق الترتيب الفقهي، ومنها ما هو مرتب على أسماء الشيوخ، وأخري على ترتيب أسماء الصحابة، ثم لكل محدث منهج في ترتيب كتابه. وفي هذه المقالة الموجزة نذكر منهج الشيخ عبدالحق الإشبيلي فى كتابه "الأحكام الصغري".

التعريف الموجز بالمؤلف:

هو الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الإشبيلي، أبو مُحَمَّد. هو من قبيلة أزد، لذا يقال له الأزدي. وموطن ولادته إشبيلية التي هي مدينة بالأندلس لذا يقال له الإشبيلي. و يقال له ابن الخرَّاط أيضا، لأن بعض أجداده كان خراطا، والخراط من يخرط الخشب و يعمل منه الأشياء المخروطة.[1] قال الإمام الذهبي: سكن الشيخ الإشبيلي مدينة بجابية . . . و صنف التصانيف الكثيرة . . . وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان.[2] قد اتفق أهل التاريخ على أن الشيخ عبد الحق ولد بإشبيلية، و لكنهم اختلفوا في تاريخ مولده علي أقوال، فقال قوم: ولد الإمام سنة (510)هـ.[3] و قال أبو جعفر ابن الزبير : ولد الإمام سنة (514).[4] و قال أبو العباس بن قنفذ: ولد الإشبيلي سنة (516).قال الإمام الذهبي: توفي الإمام بجابية بعد أن لحقته محنة من الدولة في ربيع الآخر، سنة خمس مائة و تسع و سبعين، فولي المملكة بعده ابنه الأمير علي.[5]

مؤلفات الإمام الإشبيلي:

إن الإمام الإشبيلي قد ألف كتبا قيمة، أهمها ما يلي:

1- جامع الكتب الستة، جمع فيه بين الكتب الستة، سادسها الموطأ للإمام مالك بن أنس.

2- "الجمع بين الصحيحين.

3- الأحكام الصغرى

4- الأحكام الوسطى

5- الأحكام الكبرى (هذه الكتب الثلاثة تشمل علي أحاديث الأحكام)

6- مختصر كتاب الرشاطي في الأنساب

7- الواعي في اللغة

8- بيان الحديث المعتل

و ما إلى ذلك من كتب نافعة كثيرة.

نبذة من أقوال أهل العلم فيه:

قد اتفق المترجمون على تزكية الإمام عبد الحق والثناء عليه، فكان فقيها بلا خلاف، حافظا للحديث، عالما بالرجال والعلل، معروفا بالزهد والصلاح والورع والتقى، ذو حظ من الشعر العربي والأدب، قد ألف كتبا قيمة منها كتب في الأحكام.[6]

و قال الشيخ أحمد بن يحي الضبي في الثناء عليه:"الإمام أبو عبد الله الإشبيلي، محدث معروف، فقيه، فاضل، حافظ، صالح، شاعر، ألف كتبا حسانا، كان الإمام متواضعا، زاهدا ورعا، كان يجلس في المسجد بعد صلوة الفجر إلى وقت الضحى، فيصلي ثماني ركعات، ثم يذهب إلى منزله ويشتغل بالتأليف إلى صلوة الظهر، ثم بعد ذلك يؤدي الشهادات إلى العصر، ثم يشتغل في قضاء حوائج الخلق.[7]وقال الغبريني: سمعت أنه –رحمه الله– كان يقسم ليله ثلاثاً، ثلثا للقراءة، وثلثا للعبادة، وثلثا للنوم، وكان مع ذلك متقللاً من الدنيا، مقتصراً على أقل الكافي منها، وكان مصاحباً ومواليا للفقيه أبي علي المسيلي رحمه الله.[8] و قال أيضا: الإمام الشيخ الفقيه الجليل المحدث الحافظ المتقن المجيد، العابد الزاهد، القاضي، الخطيب أبو مُحَمَّد عبد الحق ... وله رضى الله عنه تآليف جليلة، نبل قدرها، واشتهر أمرها، وتداولها الناس رواية وقراءة وشرحاً وتبييناً ... وكانت له أخلاق حسنة.[9] و قال الشيخ عبد الواحد:"الفقيه المحدّث عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي مؤلف كتاب الأحكام وغيره، فأحنق عليه ذلك أبا يوسف أمير المومنين.[10]

أساتذته:

تلمذ الشيخ عبد الحق الإشبيلي على كثير من المشائخ، فهو روى عنهم واستفاد و تخرج، نذكر فيما يلي بعضهم:

1 – أحمد بن عبد الملك، الإشبيلي.

2 – خليل بن إسماعيل السكوني.

3 – شرج بن مُحَمَّد المالكي.

4 – طارق بن موسى الأندلسي.

5 – طاهر بن أحمد الحجازي.

6 – عبد الرحمن التوزري.

7 – عبد السلام اللخمي.[11]

تلاميذه:

تلقى كثير من أهل العلم عن الشيخ الإشبيلي، و تتلمذوا عليه واستفادوا منه، و حملوا الأحاديث عنه، و فيما يلي نذكر بعضهم:

1 – أحمد بن علي الدَّاني.

2 – أحمد بن مُحَمَّد اللخمي.

3 – أحمد بن يحيى الضبي.[12]

دراسة عن كتاب الأحكام الشرعية الصغرى

من المهم فى هذه المقالة دراسة هذا الكتاب، فلنذكر ما يتعلق به فيما يلي:

موضوع الكتاب:

الذي يتبادر إلى الذهن من عنوان الكتاب هو أن الإمام الإشبيلي اقتصر على أحاديث الأحكام فقط، و لكن الأمر ليس كذلك،كما صرح الشيخ الإشبيلي في مقدمة كتابه بأنه جمع فيه أحاديث الأحكام مقرونا بأحاديث الوعد والوعيد، يقول الإمام في مقدمة الكتاب:"فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله – ﷺ – في لوازم الشرع، وأحكامه وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك مما تُميز حافظها، وتُسعد العامل بها، وتخيرتها صحيحة الإسناد معروفة عند النُّقَّاد، قد نقلها الأثبات، وتداولها الثقات".[13] أما تسمية الكتاب بالأحكام فإن الغالب فيه أحاديث الأحكام الشرعية والحلال والحرام، و أما الأحاديث المتعلقة بالترغيب والترهيب و ما إلى ذلك فإنها قليلة جدا بالنسبة إليها.حاصل الكلام أن الكتاب مشتمل على أحاديث الأحكام، و هو موضوع الكتاب.

خواص الكتاب و مزاياه:

كما سبقنا في البداية بأن لكل كتاب منهج و مزايا تختص به، فكتاب الإمام الإشبيلي يمتاز عن الكتب الأخرى ببعض الخواص، و فيما يلي بعضها:

1 – حسن عرض الإمام للأحاديث، و جودة التصنيف.

2 – الاختصار في الأسانيد اكتفاء علي المصدر، مما يجعل حفظ الكتاب سهلا.

3 – تتبع الإمام زيادات زادتها بعض الرواة وهذا يدل على الدقة والانتقاء.

4 – الكلام على الرواة، و الحكم على الأحاديث.

5 – الاختيار من الأحاديث ما كان أحسن مساقا و أقوى رجالا.

6 – عدم الاقتصار على أدلة مذهب خاص.

قال الشيخ ابن القطان الفاسي في بداية كتابه "بيان الوهم والإيهام":"وبعد! فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، ثم الإشبيلي – رحمة الله عليه – قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أفعال المكلفين علما نافعا، وأجرا قائما، زكا به عمله، ونجح فيه سعيه، وظهر عليه ما صلح فيه من نيته، وصح من طويته فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر، وتلقى بالقبول، وحق له ذلك، لجودة تصنيفه، وبراعة تأليفه واقتصاده وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء وأبدع فوق ما أراد، وأربى على الغاية وزاد، ودل منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم، واطلاع واتساع، فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به".[14]

منهج الشيخ الإشبيلي في الأحكام الصغرى:

إن الإمام الإشبيلي اختار منهجا بديعا في كتابه "الاحكام الصغرى"، و يتضح أهم ملامحه المنهجية في النكات التالية:

1– منهجه في انتقاء الأحاديث:

إن الشيخ عبد الحق الإشبيلي يهتم اهتماما بالغا بانتقاء الأحاديث، و قد اعتمد في اختيار الأحاديث على أسس و شروط قد أشار إلى بعضها في مقدمة كتابه، منها:

الاعتناء بحسن السياق:

نرى عند الإمام الإشبيلي عناية خاصة بحسن سياق الألفاظ، فهو يذكر من الأحاديث أحسنها مساقا، و أوضحها مقصودا.

1: يختار الإمام الإشبيلي رواية مسلم في الأغلب من الروايات التي اتفق عليها الشيخان ، و ذلك لعناية الإمام مسلم بالألفاظ والسياق.

مثاله حديث سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله صلى الله تعالى عليه و على آله و سلم قال: لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر.[15]

فالحديث المذكور أخرجه الشيخان لكن الإمام الإشبيلي عزاه إلى مسلم.[16]

2: إذا اتفق الشيخان على ألفاظ الحديث، فالإمام الإشبيلي يعزو الحديث إلى البخاري ويكتفي به. مثال ذلك: حديث أبي قتادة "أن رسول الله – ﷺ – مُرَّ عليه بجنازة، فقال مستريح أومستراح منه".فالحديث المذكور قد أخرجه البخاري و مسلم كلاهما، لكن الإشبيلي عزاه إلي البخاري فقط.[17]وكذلك حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يقبل وهو صائم، و يباشر وهو صائم، ولكنه أملككم لإربه.فهذا الحديث قد أخرجه البخاري و مسلم كلاهما،[18] و لكن المؤلف عزاه إلى مسلم.[19]

3 – و إذا كان الحديث عند البخاري أحسن مساقا و أوضح بيانا، فالإمام الإشبيلي يعزوه إلى البخاري حينئذ. وكذا إذا كانت فيه زيادة. و له أمثلة كثيرة: منها حديث الصلوة على قتلى أحد، فقد أورده من طريق البخاري لما فيه من زيادة قوله: " بعد ثماني سنين" و هي لا توجد عند الإمام مسلم.[20]و كذا الحديث الذي ذكر فيه قصة سعد بن معاذ أنه جاء على حمار، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: "قوموا إلى سيدكم، قد أخرجه البخاري و مسلم[21]، و لكن المؤلف عزاه إلى البخاري لحسن سياقه.[22]

4 – يرى الباحث في كتاب الشيخ الإشبيلي عناية الإمام بحسن السياق، حتى إن الإمام رجح حسن السياق على علو الإسناد وصحته، فهو يأتي بالحديث الحسن و يترك الصحيح إذا كان الحسن أجود مساقا، و قد صرح به في مقدمة كتابه.

2 – منهج الشيخ الإشبيلي في التبويب:

لاشك أن تبويب الأحاديث لها أهمية بالغة في مكانة الكتاب، و هي تدل علي فهم المؤلف و مكانته. والشيخ الإشبيلي من البارزين في هذا الباب و له عناية خاصة بالتبويب والترتيب فقد قسم كتابه إلي أبواب وفصول كما يفعله كثير ممن كتب في الإحاديث.و قد أجاد الإمام في التبويب في بداية الكتاب و قصر في الوسط والأخير، فقد نرى قلة الأبواب فيهما.

3– طريقة الإمام الإشبيلي في عرض الأحاديث:

إن الإمام الإشبيلي قد صرح في مقدمة كتابه بطريق عرضه للأحاديث، و إنها طريقة وحيدة تدل علي دقة نظره و حسن تأليفه، و بعض تفاصيل طريقته ما يلي:

يذكر الإمام أولا اسم المؤلف الذي يأتي بالحديث من طريقه، ثم يذكر اسم الصحابي، ثم يذكر المتن، مثاله ما يلي:

مسلم، عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رسول الله – ﷺ – بعثَ بعثًا إلى بني لِحْيَانَ، من هُذَيل. فقال: "لِينْبَعِث من كُلِّ رجْلين أحَدُهُما والأجْرُ بينهُمَا".[23]

وإذا أتى بعده حديثا أخر من نفس الكتاب والصحابي، فيقول: وعنه عن النبي ﷺ .

أما إذا كان الحديث من نفس الكتاب و لكن من طريق صحابي أخر، فحينئذ يصرح باسم الصحابي.

و قلما يذكر الإمام الإشبيلي سندا كاملا للحديث.

جل ماروا ه في كتابه من صحيح مسلم، و ذلك لصحة أسانيده و شدة عنايته بحسن السياق، كما صرح به في مقدمة الكتاب، حيث قال: وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت، ومنه أكثر ما نقلت.[24]

4– طريقة الإمام في شرح غريب الحديث:

قد اختار الإمام الإشبيلي طريقتين في شرح الغريب من الأحاديث:

الأول: شرح الحديث بالحديث، و هذا من أفضل ما يفسر به الغريب، لأن النبي ﷺ فسر كثيرا من مجملات الأحاديث و بسطها بنفسه، و أمثلتها كثيرة.

فذكر من طريق مسلم عن ثوبان، عن رسول اللهﷺ: "إنَّ المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خُرْفَةِ الجنَّةِ، حتى يرجع".

ثم ذكر طريقا آخر لتفسير قوله خرفة الجنة، بقوله : "جَنَاهَا".[25]

الثاني: شرح الغريب باللغة، و هو المسمي بالشرح اللغوي، و قد اعتمد الإمام في هذا المجال على كتب اللغة و كتب غريب الحديث و شروح الحديث، مثاله: ماقال رسول اللهﷺ: "من باع بيعتين في بيعةٍ فله أو كسهما أو الربا".ثم فسره بقول الإمام الترمذي فقال: قال الترمذي، في تفسير هذا الحديث عن بعض أهل العلم، قالوا: بَيعتين في بيعةٍ، أَنْ يقول: أبِيعُكَ هذا الثوب بنقدٍ بعشرةٍ وبنسيئَة بعشرينَ، ولا يُفارقُهُ على إحدى البيعتين فإذا فارقَهُ على إحداهما، فلا بأس إذا كانت العُقدةُ على واحدة منهُما، وقال عن الشافعي –رحمه الله–: هو أنْ يقول أبيعكَ دَارِي بكذا على أن تبيعني غُلَامَكَ بكذا، فإذا وجب لي غُلَامُكَ وَجَبَ لك داري، وهذا تفارق عن بيعٍ بغير ثمن معلوم ولا يدري كلُّ واحدٍ منهما على ما وقعت صَفقَتُهُ.[26]و فى بعض الاحيان يذكر تفسير بعض الكلمات بدون التصريح بكتاب ما و هذا يدل على اتساعه و كثرة اطلاعه، مثاله: ما رواه بطريق مسلم عن أبي سعيد الخدري، قال نهى رسول اللهﷺ عن بيعتين ولِبْسَتَيْنِ،: نهى عَنِ الملامَسَةِ والمُنَابَذَةِ في البيع. ثم فسر بعض الكلمات بقوله: والملامَسَةُ لَمْسُ الرجُلِ ثوب الآخَرِ بيدِهِ بالليل أو بالنَّهَارِ، ولا يَقْلِبُهُ إلا بذلك، والمنابَذَةُ: أَنْ ينبِذَ الرَّجُلُ إلى الرَّجُلِ بثوبِهِ وينبِذَ الآخَرُ إِلَيْه ثوْبَهُ، ويكون ذلك بيْعَهُمَا عن غير نظرٍ ولا تراضٍ.[27]

5– طريقة الإمام في بيان اختلاف الألفاظ في متن الحديث:

قد يكون الاختلاف بين الرواة في ألفاظ الحديث، و هذا الاختلاف على أنواع، قد يختلف منه الحكم و قد لا يختلف. حينما نرى إلى الإمام الإشبيلي نجد عنده عناية خاصة بالإلفاظ، فهو يشير إلى اختلاف الألفاظ مع التصريح بالمصدر. نذكر بعض الإمثلة التوضيحية فيما يلي:

1: روى الإمام الإشبيلي من طريق مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: سألتُ رسولَ اللهﷺ أي الَأعْمَالِ أحبُّ إلى اللهِ؟ قال: "الصلاةُ على وقتها" ....إلخ ثم أشار الإمام إلى الاختلاف في المتن فقال: وقال الدارقطني "الصَّلاة أول وقتها".[28]

2: و أتى الإمام في باب الوليمة حديث مسلم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله – ﷺ –: "إذا دُعِي أَحَدُكُمْ إلى الوليمَةِ فليَأْتِهَا". ثم قال: وفي لفظ آخر "إذا دعا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فليُجِبْ، عُرْسًا كان أو نحوَه".[29]

6– منهج الإمام في الزيادات الواردة في المتن:

و أما الزيادة في المتن فلها أهمية بالغة عند المحدثين، و لهم أقوال و مذاهب مختلفة في قبول الزيادة من الثقة وردها، فقال بعضهم الزيادة لا تقبل مطلقا، و قال الآخرون: تقبل الزيادة مطلقا، و قال قوم: تقبل الزيادة من الثقة بشروط، يقول الحافظ ابن رجب:

ونظرا لكثرة الآراء في المسألة المذكورة أوجزها ضمن ثلاثة آراء رئيسية، وهي:

أولا: أن ترد الزيادة مطلقا، وحجة هذا الرأي أنه لا يعقل أن يجتمع الجماعة من الحفاظ على الشيء، ويكون قد غاب عنهم بعضه ليذكره واحد بمفرده دونهم.

ثانيا: أن تقبل الزيادة مقيدة، وقد اختلفت الأنظار في القيد الذي تقبل الزيادة معه:

1 – إذا كان راوي الزيادة غير راوي الحديث بدونها قبلت.

2 – إذا توافر شرطان في راوي الزيادة قبلت، وهما: أن يذكر أنه سمع الحديث مرتين، وأن يذكر أن رواية الحديث بدونها كان نسيانا منه، وهذا قيد لمن يروي الزيادة والحديث.

3 – إذا كان رواة الزيادة أكثر من رواة الحديث، أو تساوى رواتها ورواة الحديث قبلت.

4 – إذا أفادت الزيادة حكما قبلت.

5 – إذا لم تغير الزيادة الإعراب قبلت.

6 – إذا لم تناف أصل الحديث قبلت، وإذا قيدت مطلقه قبلت، وهو رأي النووي، وابن الصلاح، وابن حجر، والسيوطي.

7 – إذا لم يكن رواة الحديث بدونها كثيرين بحيث لا يعقل أن يغفلوا عنها، قبلت.

ثالثا: أن تقبل الزيادة مطلقا: وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء والمحدثين وحكاه الخطيب عنهم، أن زيادة الثقة العدل الضابط مقبولة مطلقا ولا فرق بين أن تكون من نفس الراوي الذي روى الحديث بدونها أو من غيره، تعلق بها حكم شرعي، أو لم يتعلق بها حكم، أوجبت نقصانا من أحكام ثبتت أو قيدت الحكم الثابت، ويشترط لقبولها أن يكون راويها عدلا حافظا، ومتقنا ضابطا.

والرأي المختار أن تقبل الزيادة إذا كانت من حافظ يعتمد على حفظه، وهذا قول الترمذي، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد كما ذكر ابن رجب، نقلا عن رواية صالح عنه قال في زيادة مالك: "من المسلمين": قد أنكر على مالك هذا الحديث، ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه.[30] و قد يذكر الإمام الزيادات الواردة في متن الحديث، وهذا يدل على انه ممن يقبل زيادة الثقة، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة:

1: ذكر الإمام الإشبيلي حديث مسلم، عن ابن عباس، أَنَّهُ قال: تزوَّجَ رسول الله – ﷺ – ميمُونَة وهو مُحْرِمٌ.ثم قال: زاد البخاري، وبنى بها وهو حلال، وماتت بسرف.[31]

2: و ذكر حديث مسلم عن عبد الله بن مسعود إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: "إنَّ الفجر ليسَ الذي يقولُ هكذا (وجمع أصابِعَهُ ثم نَكسَهَا إلى الأرض) ولكن الذي يقولُ هكذا (ووضع المسِّبحةَ على المسبِّحَةِ ومدّ يديه) ".

ثم قال الإشبيلي: زاد البخاري "عن يمينه وشماله".[32]

بعض المآخذ على الكتاب:

إن كتاب الإمام الإشبيلي كتاب له أهمية بالغة، و قد حسنه أهل العلم واعتنوا به، ولكنه جهد بشري و قلما يخلو الجهد البشري عن الملاحظات، لذلك يوجد بعض المآخذ على هذا الكتاب أيضاً. منها:

1: إن الإمام الإشبيلي قسم كتابه إلى الكتب والأبواب، كما هو دأب المحدثين و قد أجاد في ذالك، رغم ذالك هناك بعض الملاحظات علي تقسيمه، منها:

إن الإمام جعل بعض الكتب أبوابا، مثل كتاب الإيمان. و لكن لعله جعلها أبواباً لقلة المادة الحديثية فيها.

وأيضاً الحافظ عبدالحق لم يقسم بعض الكتب إلى الأبواب، مثل كتاب الجنائز، و كتاب الأشربة.

2: و مما يؤخذ به على المؤلف أنه عزى الأحاديث في بعض الأحيان إلى كتب لا توجد هي فيها. و له أمثلة كثيرة، نذكر فيما يلي بعضها:

يقول الإمام الإشبيلي:

البخاري، عن أبي هريرة، عن رسول الله – ﷺ – قال: "إنكم ستحرصون على الإمارة، وإنها ستكون ندامة، وحسرة يوم القيامة، فنعم المرضعة، وبئس الفاطمة".[33]

عزي المؤلف الحديث المذكور سابقاً إلى البخاري، مع أن هذا لفظ السنن الكبرى للنسائي.[34] ولا يوجد في رواية البخاري لفظة "حسرة".[35]

و قد قام الإمام ابن القطان الفاسي المالكي ببعض التعقبات على الشيخ الإشبيلي في كتابه "بيان الوهم والإيهام" الذي قال عنه بعض أهل العلم بأنه تعقب فيه على كتاب "الأحكام الصغري" و لكن الراجح أنه درس فيه كتاب الإشبيلي الآخر و هو المسمى بـ "الأحكام الوسطى".

مكانة الكتاب:

إن كتب الإمام الإشبيلي الثلاثة و هي "الأحكام الكبرى و الأحكام الوسطى والأحكام الصغرى" لها أهمية بالغة عند أهل العلم و خاصة في باب الأحكام والمسائل، فإن الإمام جمع في كتبه أحاديث الأحكام من المصادر الحديثية الأصلية بترتيب رائع واجتنب عن الإيجاز المخل والإطناب الممل، لذا أكب الناس على كتبه، واستفادوا منها واعتنوا بها.

يقول الكتانى:

و للشيخ عبدالحق الأحكام الصغرى في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة الموطأ والستة وفيها أحاديث من كتب أخرى ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد قد نقلها الأثبات وتناولها الثقات.[36]

خدمة الكتاب:

بما أن الكتاب ذو مكانة عند أهل العلم، و مؤلفه من الأئمة المعتمدين، وسهل الاستفادة من الكتاب لما يحتوي على ترتيب رائع سهل، فقد خُدم الكتاب من شتى الجوانب. ومن الأعمال التي خدمته:

1. حققت الكتاب و علقت عليه أم مُحَمَّد بنت احمد الهليس. فقد قامت بتخريج النصوص القرآنية والأحاديث النبوية من المصادر التي أشار إليها الإمام الإشبيلي، و فسرت الكلمات الغريبة التي وردت في الأحاديث.
2. قد طبع الكتاب من مكتبات عديدة، أحسنها: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

نتائج البحث:

1- قد اتضح من هذا الدستور أن الحافظ عبدالحق الإشبيلى له خدمات جليلة فى باب الحديث والفقه.

2- هو رحمه الله تعالىٰ قد ألف كتبا قيمة فى مجال الحديث منها: الجمع بين الصحيحين، و أحاديث الأحكام.

3- الحافظ عبدالحق الاشبيلى ألف ثلاثة كتب في أحاديث الأحكام و هي: الأحكام الكبرى، الأحكام الوسطى، الأحكام الصغرى، و كلها من أهم كتب الأحكام.

4- قد اعتنى الشيخ عبد الحق عناية فائقة بحسن سياق ألفاظ الأحاديث، لذا يختار ألفاظ صحيح مسلم على الأغلب.

5- الشيخ عبدالحق الإشبيلى يرجح حسن السياق على صحة الإسناد، لذا قد ياتى بالإسناد النازل و يترك الإسناد العالى.

6- للشيخ عبدالحق منهج خاص في عرض الأحاديث، فهو يذكر اسم المولف، ثم يذكر اسم الصحابى ثم يسرد المتن.

7- الشيخ عبدالحق الإشبيلى يقوم بشرح غريب الحديث و يفسر الألفاظ المجملة.

وصلى الله على النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

المصادر والمراجع (References)

[1] السمعاني عبد الكريم ، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند، طبع: 1، 1382هـ، 338/2.

Samani Abdul Karim,. ،Al-Ansab. Dairat ul Maarif Al-Usmania, Haiderabad, India. 2: 338.

[2] شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الذهبي ، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ط:3، 1405هـ، 168/21.

، Shamsuddin Muhammad bin Ahmd Al-Dhahabi Siyar Aalam un nubala.. Mussasat ur Risala, 1405AH. 21: 168.

[3] أحمد بن أحمد، أبو العباس الغِبْرِيني ،عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م، ص: 44.

. Ahmad bin Ahmad, Al-Ghibrini ،Unwan ud diraya fiman Urifa min al ulama fil miat e sabia bi Bijaya. Dar ul Aafaq al-jadidah, Beirut. 1979. P: 44

[4] سير أعلام النبلاء، للذهبي: 98/21.

Siyar Aalam un nubala. Al-Dhahabi. 21: 98.

[5] سير أعلام النبلاء، للذهبي: (73/21).

Siyar Aalam un nubala. Al-Dhahabi. 21: 73.

[6] سير أعلام النبلاء، للذهبي: (21/ 199)

Siyar Aalam un nubala. Al-Dhahabi. 21: 199.

[7] أحمد بن يحيى، أبو جعفر الضبي ، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، القاهرة،1967 م، 391.

Ahmad bin Yahya, Al-dhabi، Bughyat ul multamis fi Tarikh e Rijal e Ahl e Undlas.. Dar ul Kitab al-Arabi, Al-Qahira. 1967. P: 391

[8] عنوان الدراية، أحمد الغِبْرِيني: (42).

Unwan ud diraya, Ahmad Al-Ghibrini. P: 42.

[9] نفس المرجع : (41 – 43).

Ibid: P: 41-43.

[10] عبد الواحد بن علي المراكشي ,المعجب في تلخيص أخبار المغرب، المكتبة العصرية، ببيروت، 1426ھ، (269 – 272).

Abdul wahid bin Ali ,Al-Mujib fi Talkhis e Akhbar el Maghrib. Al-Maktaba al Asriya. Beirut. 1426AH. P: 269-272.

[11] ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الملك, الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط:1، 2012 م، (1/ 266). خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، 2002م، (3/ 218).

Abu Abdullah, Muhammad bin Muhammad , Al-Zail wal Takmila likitabe almosool was sila., Al-Ansari. Dar ul Gharb alislami, Tunas. 2012. 1: 266.

Khairud din bin Mahmood Zarkali ,Al-Aalam,. Dar ul Ilm, 2002. 3: 218.

[12] سير أعلام النبلاء: (22/ 16)

Siyar Aalam un nubala. 16: 22.

[13] عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط ,الأحكام الصغرى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط:1، 1413ھ، (1/ 71)

Abdul Hqa bin Abdur Rahman, Al-Ishbili.,Al-Ahkam us Sughra Maktaba Ibn e Taimiyah, Al-Qahira. 1413AH. 1: 71.

[14] علي بن مُحَمَّد الفاسي، أبو الحسن ابن القطان ,بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، دار طيبة – الرياض، ط:1، 1418ھ، ص:7-

Ali bin Muhammad Al-Fasi ،Bayan ul Wahm e wal Ieham.. Dar e Taiba, Al-Riadh. 1418AH. P: 7.

[15] مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ،كتاب الصوم، باب تعجيل الإفطار، رقم الحديث: 1957، دار طوق النجاة، مصر، 3: 36.

Muhammad bin Islmail ،Sahih e Bukhari. Kitab us som, Hadith no: 1957. Dar touq al-najat, Egypt. 3: 36.

مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم، كتاب الصوم، باب فضل السحور، رقم الحديث: 1098، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2: 771.

Muslim bin Hajjaj.،Sahih e Muslim, Kitab us som, Hadith no: 1098. Dar Ihya el turath al-Arabi, Beirut. 2: 771.

[16] الأحكام الصغرى، كتاب الصوم، باب متى يحرم الأكل في السحور، 3: 36.

Al-Ahkam us Sughra. Abdul Hqa Al-Ishbili. Kitab us soum. 3: 36.

[17] صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب سكرات الموت، رقم (6512)، 11/ 369)، و صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب ما جاء في مستَرِيحَ ومستراح منه، رقم: 61، (2/ 656).

Sahih ul Bikhari. Muhammad bin Ismail, Al-Bukhari. Kitab ur Raqaiq. No: 6512. 11: 369.
Sahih e Muslim. Muslim bin Hajjaj. Kitab ul Janaiz. No: 61. 2: 656.

[18] صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب المباشرة للصائم، رقم الحديث: 1927، دار طوق النجاة، مصر، 3: 30.

صحيح مسلم، كتاب الصوم، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة، رقم الحديث: 1106، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2: 777.

Sahih ul Bikhari. Kitab us soum. No: 1927. 3:30.
Sahih e Muslim. Muslim bin Hajjaj. Kitab us soum. No: 1106. 2: 777.

[19] الأحكام الصغرى، كتاب الصوم، باب متى يحرم الأكل في السحور، باب في صيام يوم الشك، 3: 36.

Al-Ahkam us Sughra. Abdul Hqa Al-Ishbili. Kitab us soum. 3: 36.

[20] الأحكام الصغرى (1/ 10)

Al-Ahkam us Sughra.1: 10.

[21] لينظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرجع النبيﷺ من الأحزاب، رقم الحديث: 4121، 5: 112. و صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد، رقم الحديث: 1768، 3: 1388.

Sahih ul Bikhari. Kitab ul Maghazi. No: 4121. 5: 112.
Sahih e Muslim. Kitab ul Jihad. No: 1768. 3:1388.

[22] الأحكام الصغرى، كتاب الجهاد، باب نيابة الخارج عن القاعد، 2: 98.

Al-Ahkam us Sughra. Kitab ul Juhad. 2: 98.

[23] الأحكام الصغرى (2/ 498)

Al-Ahkam us Sughra. 2: 498.

[24] الأحكام الصغرى (16/1)

Al-Ahkam us Sughra. 1: 16.

[25] الأحكام الصغرى (2/ 834)

Al-Ahkam us Sughra. 2: 834.

[26] الأحكام الصغرى (2/ 676)

Al-Ahkam us Sughra. 2: 676.

[27] الأحكام الصغرى (2/ 669)

Al-Ahkam us Sughra. 2: 669.

[28] الأحكام الصغرى: 1: 153.

Al-Ahkam us Sughra. Kitab ul Salah. 1 : 153

[29] الأحكام الصغرى، كتاب النكاح، باب في الوليمة، 2: 622.

Al-Ahkam us Sughra. Kitab ul Salah. 2:622.

[30] زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الأردن، ط: 1، 1407هـ، (210/1، 211)

Zain ud din, Ibn e Rajab Hanbali Sharh e Ilal Tarmidhi.. Maktabat ul Manar. 1: 210, 211.

[31] الأحكام الصغرى، كتاب النكاح، باب في المتعة، 2: 610

Al-Ahkam us Sughra. Kitab un Nikah. Bab ul Mutaa. 2: 610.

[32] الأحكام الصغرى، 1: 384

Al-Ahkam us Sughra. 1: 384.

[33] الأحكام الصغرى (2/ 483)

Al-Ahkam us Sughra. 2: 482.

[34] السنن الكبرى، عبد الرحمن النسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، باب الحرص على الإمارة، رقم الحديث: 5896، 5: 399.

Abdur Rahman, Al-Nisai Al-Sunan ul Kubra.. Muassasat ur Risala, Beirut. Bab ul Hirs e alal Imarat. Hadith no: 5896. 5: 399

[35] صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة، رقم الحديث: 7148، 9: 63.

Sahih ul Bikhari. Kitab ul Ahkam. No: 7148. 9: 63.

[36] أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: 6، 1421هـ، (ص: 122)

Abu Abdullah Muhammad bin Jafar, Al-Kattani ,Al-Risala al-Mustatrafa.. Daur Bashair, al-Islamiyah. Beirut. 1421AH. P: 122.